

دعوى

القرار رقم (IZ-2021-290)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-22569)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة جدة

المفاتيح:

الربط الزكوي - عدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية.

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على الربط الزكوي لعام ٢٠١٨م - إن هذا النزاع يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب الأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ - إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتظلم عليه أمام لجنة الفصل خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، استناداً على المادة رقم: (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ - ثبت للدائرة أن المدعية المدعي تبلغ بإشعار رفض الاعتراض في تاريخ: ١٤٤١/٥/٢٠م، وتقديم بالدعوى أمام لجنة الفصل في تاريخ: ١٤٤١/٨/٢٠م، فإن الدعوى لم تستوف أوضاعها الشكلية، مما يتquin معه عدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية.

المستند:

- المادة رقم: (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه، وبعد:

إنه في يوم الاثنين: ٢٣/٨/١٤٤٢هـ الموافق: ٠٤/٢٠٢١م اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م/١٠١/١٥٤٥) وتاريخ: ١٥٤٥/١٠/١١هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم: (م/١١٣/١١٣) وتاريخ: ٢٣/١١/١٤٣٨هـ، المشكلة بموجب

الأمر الملكي رقم: (٦٥٧٤) وتاريخ: ١٤٣٩/٢٣/١٤هـ،

وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، ويحيط استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم: (Z-٢٠٢٠-٢٢٥٦٩) وتاريخ: ٢٠٢٠/٨/١٢م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ...، ذا الهوية الوطنية رقم: (...) بصفته ممثلاً نظامياً للمدعى/ شركة ... للتسويق والصناعة المحدودة ذات السجل التجاري رقم: (...) تقدم باعتراضه حيال الربط الزكي لعام ١٤٠٨م الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل.

وبعرض صيغة الدعوى على المدعي عليها، أجابت بتاريخ: ١٤٢٠/٩/٢٠م، بأنها تدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً، لتقديم التظلم أمام لجنة الفصل بعد انتهاء الموعد النظامي، وذلك استناداً على الفقرة رقم: (٢) من المادة رقم: (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ.

وفي تمام الساعة الخامسة مساءً من يوم الاثنين بتاريخ: ١٤٤٢/٨/٢٣هـ انعقدت الجلسة عبر الاتصال المرئي عن بعد، طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على الفقرة رقم: (٢) من المادة رقم: (١٥) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ، وحضر ممثل المدعى ... ذو الهوية الوطنية رقم: (...) بموجب عقد التأسيس، وحضر ممثل المدعي عليها ... ذو الهوية الوطنية رقم: (...) بتفويضه الصادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم: (١٠٥٦٠) وتاريخ: ١٤٤٢/٤/٠٦هـ، وفيها تقدم ممثل المدعي عليها بدفع عدم قبول الدعوى شكلاً بسبب فوات المدة النظامية للاعتراض، وبعد الاطلاع على ما قدمه طرفي الدعوى من دفوع ومستندات قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة تمهيداً لإصدار القرار فيها.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم: (٥٧٧/٢٨) وتاريخ: ١٤٣٧/٠٣هـ، وعلى المرسوم الملكي رقم: (م/٤٠) وتاريخ: ٢٠٠٧/٧/٠٤هـ ولائحته التنفيذية المنظمة لجباية الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٠٦هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م/١٧) وتاريخ: ١٤٢٥/١٠/١٥هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم: (م/١١٣) وتاريخ: ١٤٣٨/١١/٢٠هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (١٥٣٥) وتاريخ: ١٤٣٨/٠٦هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ١٤٤١/٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كانت المُدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكي لعام ٢٠١٨م، وحيث إن هذا النزاع يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب الأمر الملكي رقم: (٤٠/٢٦٠) وتاريخ: ١٤٤١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتلطيم عليه أمام لجنة الفصل خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، استناداً على المادة رقم: (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٤٠/٢٦٠) وتاريخ: ١٤٤١هـ التي نصت على أنه: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (التسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: - طلب إطاللة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المُكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التلطيم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعواه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية.

٢- إقامة دعوى التلطيم مباشرة أمام لجنة الفصل»، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعى تبلغ بإشعار رفض الاعتراض في تاريخ: ١٤/٦/٢٠٢٠م، وتقدم بالدعوى أمام لجنة الفصل في تاريخ: ٢٣/٨/٢٠٢٠م، فإن الدعوى لم تستوف أوضاعها الشكلية، مما يتعمّن معه عدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية.

ولهذه الحيثيات والأسباب، وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع الآتي:

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- عدم قبول دعوى المدعية/ شركة ... للتسويق والصناعة المحدودة ذات السجل التجاري رقم: (...) من الناحية الشكلية لعام ٢٠١٨م، وفقاً لحيثيات القرار.

صدر هذا القرار حضورياً بحق طرفي الدعوى بتاريخ يوم الاثنين: ٢٣/٨/١٤٤٢هـ، وسيكون القرار متاحاً لاستلامه خلال ثلاثة أيام عن طريق الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للجان الضريبية، ولطرفى الدعوى طلب استئافه خلال (٣٠) ثلاثة أيام من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

وصل الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.